

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

6 تموز/يوليو 2018 رقم الوثيقة: MDE 13/8756/2018

# إيران: اكفلوا الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب وأطلقوا سراح المحتجين السلميين في خوزستان

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على السلطات الإيرانية إجراء تحقيق نزيه وشامل في الأنباء التي تفيد بأن قوات الأمن قد استخدمت القوة المفرطة وغير الضرورية، ومن المحتمل أن يكون من بينها أسلحة نارية، ضد المحتجين السلميين بشكل عام خلال الاحتجاجات التي اندلعت أخيراً في إقليم خوزستان، حيث طالب المحتجون بتوفير مياه نظيفة صالحة للشرب. ويجب أن تكفل توفير الحماية لجميع المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإطلاق سراح أي محتجزين لمجرد ممارستهم لحقهم في التجمع السلمي.

كما ينبغي على السلطات الإيرانية أيضاً ضمان تمتع سكان خوزستان ومقاطعات أخرى في إيران بحقهم في الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، أي: مياه الشرب، والصرف الصحي الشخصي، وغسل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الشخصية لكل من الأشخاص والأسر المعيشية، ولا يتم إعاقة أو معاقبة أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية للمطالبة بهذا الحق.

## الاحتجاجات على نقص المياه ونوعيتها

في الفترة من 29 يونيو/حزيران إلى 1 يوليو/تموز، خرج إلى الشوارع آلاف الأشخاص في خرمشهر وأبادان ومدن أخرى في إقليم خوزستان، والتي تسكنها أقلية من العرب الأهوازيين، وذلك احتجاجاً على خروج المياه المالحة والموحلة بدلاً من مياه الشرب النظيفة من صنابيرهم، حيث ارتفعت درجات الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية في المنطقة.

ووفقاً لما ورد من أبناء في وسائل الإعلام الرسمية، في 29 يونيو/حزيران، أجبر انقطاع المياه لمدة 20 ساعة في مقاطعة رامهرمز السكان على شرب المياه غير المعالجة، مما أدى إلى إصابة حوالي 350 شخصاً بالعدوى المعوية. وفي نفس اليوم، بلغت موجة الغضب الشعبي لأزمة المياه التي طال أمدها في خوزستان ذروتها بعد انقطاع المياه بشكل منفصل بسبب انكسار أنابيب المياه في أيام محافظة الأهواز في وقت سابق، مما أثر على السكان في خرمشهر وأبادان، ومدنيتين يمدهما خط الأنابيب، إلى جانب تصريحات السلطات باستمرار انقطاع المياه لمدة 10 إلى 15 يوماً أخرى. وذكرت وسائل الإعلام المحلية أن نسبة عسر المياه في خرمشهر وأبادان بلغت ستة أضعاف الحد المسموح به، مما يجعل مياه الشرب في هذه المدن غير صالحة للاستعمال.

في 20 يونيو/حزيران، قال غلامرضا شرفي، عضو البرلمان الذي يمثل أبادان: "إن المياه في أبادان ليست صالحة حتى للاستعمال في الغسيل والصرف الصحي والنظافة الشخصية. فالماء مالح جداً لدرجة أنه عند استخدامه لغسل الوجه، يسبب حرقان العينين".

## استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية

في 29 يونيو/حزيران، اتجه المتظاهرون في خرمشهر إلى المكان الذي تقام فيه صلاة الجمعة، حاملين معهم حاويات مياه بلاستيكية فارغة، ورددوا شعارات فارسية وعربية مثل "خرمشهر ليس لديها ماء"؛ فقد أعربوا عن سخطهم على السلطات، ومن بينهم حاكم خرمشهر، قائلين "إنهم [السلطات الإيرانية] قد نهبونا باسم الدين" و "لا نريد حاكماً عاجزاً".

واستمرت الاحتجاجات في اليوم التالي، وكان في الإمكان سماع المحتجين وهم يرددون شعارات، مألوفة الآن، تنهض المؤسسة تجاوزت المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وأعربوا عن معارضتهم للاستبداد السياسي والمرشد الأعلى لإيران. وكما رأينا في مقاطع الفيديو التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الفارسية في الخارج، والتي استعرضتها منظمة العفو الدولية، أن شرطة مكافحة الشغب، وغيرها من قوات الأمن، قد استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وكان معظمهم يحتجون سلمياً، وقد تضرر بذلك المارة، ومن بينهم النساء اللواتي يحملن رضع. وتُظهر مقاطع الفيديو عدداً قليلاً من المتظاهرين يرشقون الحجارة باتجاه قوات الأمن. كما تظهر أشياء تشتعل فيها النيران. كما يظهر شريط فيديو رجلاً يرتدي ملابس

مدينة ويحمل على ما يبدو أنه بندقية من طراز كلاشنيكوف، ولكن من غير الواضح ما إذا كان من قوات الأمن في ملابس مدنية أو أحد المحتجين المسلحين.

وفي 30 يونيو/حزيران و1 يوليو/تموز، انتشرت المظاهرات في المدن المجاورة، مع مئات الأشخاص في مدن عبر إقليم خوزستان، بما في ذلك الاهواز وأبادان، وشاركوا في مظاهرات ضد نقص المياه في مناطقهم، وتضامناً مع المحتجين في خرمشهر.

ويمكن سماع صوت إطلاق نار بشكل مميز في مقاطع فيديو المظاهرة التي اندلعت في خرمشهر في 30 يونيو/حزيران. وعندما سئل وزير الداخلية الإيراني، عبدالرضا رحمانى فضلى، أثناء مؤتمر صحفي في اليوم التالي، أكد أنه كان هناك بالفعل إطلاق نار وأن شخصاً واحداً نقل إلى المستشفى مصاباً بطلقات نارية نتيجة لذلك. ومع ذلك، لم يكشف عن أي معلومات عن الشخص أو المجموعة المسؤولة عن إطلاق النار أو الشخص المصاب.

وأشارت الأنباء في وسائل الإعلام، الناطقة بالفارسية خارج إيران، إلى أن عدد المحتجين الذين أصيبوا في المظاهرة في خرمشهر في 30 يونيو/حزيران كان أعلى من العدد الذي صرحت به السلطات. وكانت هناك أنباء تفيد بمقتل أحد المحتجين، لكن وزير الداخلية نفى ذلك بشدة؛ وذكر أيضاً أن 10 من أفراد قوات الأمن أصيبوا خلال الاحتجاج.

ففي أي طرف تقرر فيه الشرطة، وقوات الأمن الأخرى، أنه من الضروري استخدام القوة في سبيل احتواء أعمال العنف من قبل المحتجين، يجب عليها التمييز بين الأفراد المتورطين في أعمال العنف وأولئك الذين لم يتورطوا فيها، وأن تسعى إلى استخدام القوة المتناسبة وبدقة لاستهداف أولئك المتورطين في أعمال العنف فقط. ولا يجب مواجهة العنف من قبل قلة من الأفراد برد يعتبر التجمع برمته على أنه قد استخدم العنف، وحين اتخاذ أي قرار بشأن ما إذا كان ينبغي اللجوء إلى استخدام القوة، فيجب على أجهزة إنفاذ القانون أن تأخذ في الاعتبار مخاطر تصعيد الوضع المتوتر أصلاً. فالغاز المسيل للدموع بطبيعته له احتمالية كبيرة للتأثير ليس فقط على الأفراد المتورطين في العنف، بل أيضاً على المارة والمتظاهرين السلميين. وبالتالي، لا يجوز استخدامه إلا لتفريق المحتجين إذا بلغ العنف مستوى لا تستطيع قوات الأمن احتواء التهديد بوسائل يمكن أن تؤثر مباشرة على الأفراد الذين يستخدمون العنف دون غيرهم.

وبموجب القانون الدولي، يجب ألا تستخدم قوات الأمن الأسلحة النارية إلا للدفاع عن نفسها أو ضد الآخرين أو ضد تهديد وشيك بالقتل أو وقوع إصابة خطيرة، و فقط عندما يكون استخدام الوسائل الأقل شدة غير كافٍ لتحقيق هذه الأهداف. فلا يجب أبداً استخدام الأسلحة النارية كأداة للسيطرة على النظام العام من أجل تفريق المحتجين.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى ضمان إجراء تحقيق نزيه وفعال بشأن استخدام القوة من قبل قوات الأمن في المظاهرات التي اندلعت في خرمشهر في 30 يونيو/حزيران، بهدف تحديد مسؤوليات ومسئالة الضباط المتورطين، ومن بينهم رتب مختلفة من هيكل القيادة المسؤول خلال تلك الأحداث.

## عمليات القبض

وفقاً لـ "وكالة أنباء الجهاز القضائي"، و"وكالة ميزان للأنباء" على شبكة الإنترنت، فقد حددت السلطات 35 شخصاً قالوا إنهم "حرضوا على أعمال الشغب، واستغلوا شكاوى المتظاهرين" وألقي القبض على 10 من هؤلاء الأشخاص بسبب الاحتجاجات في خرمشهر وأبادان. وقالت السلطات إن أحد المعتقلين كان يدير ثلاث قنوات لتطبيق تلغرام كانت "تحرض على أعمال إرهابية و [الترويج] لنزعات انفصالية".

ووفقاً لـ "وكالة أنباء حقوق الإنسان"، وهي جماعة مستقلة معنية بحقوق الإنسان، فقد تم اعتقال عشرات الأشخاص في خرمشهر وأبادان والاهواز بسبب الاحتجاجات، على الرغم أنه ما لا يقل عن سبعة أشخاص من الاهواز قد أفرج عنهم منذ ذلك الحين.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن المحتجزين قد يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، نظراً لبواعث القلق التي طال أمدها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز الإيرانية. كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى ضمان حماية جميع المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإطلاق سراح أي شخص يُحتجز لمجرد ممارسة حقه في حرية التجمع.

## أزمة المياه في إيران

لقد عانت إيران من مشاكل مائية خطيرة لسنوات، مما حرم الناس مراراً من حقهم الإنساني في الحصول على مياه نقية وصالحة للشرب. وقد عزا الخبراء البيئيون الأسباب الرئيسية للمشاكل إلى النمو السكاني السريع؛ والقطاع الزراعي غير الفعال في تصريف مياه الصرف المنزلية والزراعية والصناعية إلى مصادر المياه في المناطق الحضرية؛ والإفراط في بناء السدود، وضخ المياه الجوفية، وسوء إدارة السلطات لمصادر المياه. وقد أدى هذا كله، إلى جانب الجفاف المتكرر وتزايد الحاجة للمياه، إلى تفاقم الوضع

إلى مستوى حرج بسبب جفاف البحيرات والأنهار، وانخفاض مستويات المياه الجوفية، وهبوب العواصف الترابية المتكررة، والتصحر، وتردي نوعية المياه.

وتعد خوزستان واحدة من المحافظات التي تأثرت بشكل خاص بأزمة المياه في إيران. وعلى الرغم من مواردها النفطية الضخمة، فقد واجهت المنطقة وسكانها سنوات من الفقر والتلوث ونقص المياه وزيادة ملوحة المياه البلدية. ويعود الكثير من هذا، وفقاً لنشطاء حقوق الأقليات، نتيجة لعقود من الإهمال والتمييز على أيدي السلطات. فقد قال منتقدون إن السلطات تقاعست عن تخصيص موارد مالية كافية، واتخاذ الخطوات الضرورية الأخرى لضمان تمتع جميع سكان خوزستان بحقهم في الحصول على مياه نظيفة وصالحة للشرب. ولذا، اندلع العديد من الاحتجاجات في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء مقاطعة خوزستان بسبب عدم توافر المياه الصالحة للشرب.

## المعايير الدولية بشأن الحق في الحصول على الماء

تعتبر المياه النظيفة والصالحة للشرب بالغة الأهمية من أجل بقاء الإنسان والمحافظة على صحته، ويتجلى ذلك في القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يعتبر الحصول على مياه الشرب النظيفة والصالحة الآمنة حقاً أساسياً. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلتزم إيران بضمان حصول جميع السكان على المياه. وينص التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على: "إن حق الإنسان في الماء لا غنى عنه لعيش حياة إنسانية كريمة؛ وذلك شرط أساسي لإعمال حقوق الإنسان الأخرى ... فحق الإنسان في الماء هذا يمنح الجميع الحق في الحصول على مياه كافية وآمنة ومقبولة وسهلة الحصول عليها، وبأسعار معقولة، للاستخدامات الشخصية والمنزلية".

وينبغي أن تضمن السلطات في إيران إعمال الحق في الماء بشكل مستدام، وضمان إمكانية تحقيق هذا الحق للأجيال الحالية والمقبلة. كما ينص التعليق العام رقم 15 على: "إن الحق في الماء، مثله مثل أي حق من حقوق الإنسان، ويفرض ثلاثة أنواع من الالتزامات على الدول الأطراف: التزامات بالاحترام، والالتزامات المتعلقة بالحماية والالتزامات بالأداء... وينبغي للدول الأطراف أن تعتمد استراتيجيات وبرامج شاملة ومتكاملة؛ وضمان وجود مياه كافية وآمنة للأجيال الحالية والمقبلة ...". كما ينص أيضاً على: "يجب أن تكون مرافق وخدمات المياه متاحة للجميع دون تمييز ... ويجب على الدول الأطراف أن تولي اهتماماً خاصاً للأفراد والجماعات الذين يعانون تقليدياً من الصعوبات في ممارسة هذا الحق، بما في ذلك النساء والأطفال ومجموعات الأقليات ... وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ خطوات لضمان أن ... المناطق الحضرية الريفية والمحرومة لديها إمكانية الوصول إلى مرافق المياه التي يتم صيانتها بشكل مناسب. ويجب توفير الحماية للوصول إلى مصادر المياه التقليدية في المناطق الريفية من التعدي غير القانوني والتلوث".

وفي تقريرها لعام 2013، صرحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي: "إن معايير حقوق الإنسان تتطلب من الدول أن تستثمر الحد الأقصى من الموارد المتاحة" في قطاعات المياه والصرف الصحي، كما تتطلب استخدام الموارد بالطرق التي لها أكبر تأثير ممكن على تحقيق تطبيق هذه الحقوق بشكل شامل، من خلال إعطاء الأولوية للمستويات الأساسية للوصول إلى الذين هم أشد تهميشاً. وفي أوقات الازدهار، يجب أن يشمل الإنفاق على المياه والصرف الصحي التخطيط والرصد المستقل، وإنشاء آليات المساءلة والتشغيل والصيانة، وذلك لتمكين الأعمال التدريجي للحقوق حتى في أوقات الأزمات، وبالتالي الحيلولة دون التأخير والتراجع".